

Document: REPL.VIII/3/INF.3
Date: 8 July 2008
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة تقنية عن سلطة الالتزام بالموارد مقدّمًا

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق - الدورة الثالثة
روما، 8-9 يوليو/تموز 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Munehiko Joya

أمين الخزانة

رقم الهاتف: +39 06 5459 2251

البريد الإلكتروني: m.joya@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

مذكرة تقنية عن سلطة الالتزام بالموارد مقدماً

أولاً- نهج الصندوق

- 1- يستند إطار التمويل في الصندوق إلى تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات الذي أقره الصندوق (المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). والموارد المتاحة لعقد الالتزامات هي كل الموارد المتوفرة بعملة قابلة للتحويل الحرّ بعد خصم التزامات الصندوق من القروض والمنح منها.
- 2- ويتسم تعريف الصندوق للموارد بحذر أكثر من تعريفات المؤسسات المالية الدولية الأخرى فهو لا يعتبر المساهمات جزءاً من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات إلا بعد أن تُدفع نقداً أو تُودع على شكل سندات إذنية. وتصبح القروض والمنح التزاماتٍ واجبةً عندما يوافق عليها المجلس التنفيذي. ويقوم تعريف الموارد هذا على أساس توفير دعم كامل مسبق للالتزامات.
- 3- في عام 1997، وافق المجلس التنفيذي على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً، بما يتيح للصندوق استخدام التدفقات العائدة الثابتة والمتوقعة من القروض كأساس لسلطة الالتزام لتقديم القروض والمنح. وقد استخدمت هذه السلطة لأول مرة في عام 2001، حيث كانت قيمة المبلغ الأقصى المتاح بموجب هذه السلطة يعادل مجموع التدفقات العائدة المتوقعة من القروض على مدى السنوات الثلاث التالية. وتم زيادة قيمة المبلغ الأقصى ليعادل التدفقات العائدة المتوقعة للقروض على مدى خمس سنوات لفترة التجديد السابع للموارد.
- 4- يقوم الصندوق منذ عام 2003، وبعد استعراض شامل للمخاطر المالية التي يتعرّض لها وإدارة هذه المخاطر، بتقديم توقعات وإدارة الموارد القصيرة والطويلة الأجل من خلال إطار إدارة الأصول والخصوم. وضمن هذا الإطار، وضع الصندوق سياسة السيولة، التي أقرها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006. وتقتضي هذه السياسة أن يُبقي الصندوق، في جميع الأوقات خلال فترة التجديد السابع، على حد أدنى من السيولة يتكون من الأصول العالية السيولة يعادل 60 في المائة من مجموع المصروفات الإجمالية السنوية (التدفقات النقدية الخارجة) ومن عنصر لتلبية الاحتياجات النقدية المحتملة غير المتوقعة الناجمة عن صدمات السيولة. وقد ساهم كل من سياسة السيولة والتعريف الحذر للموارد واستخدام سلطة الالتزام جميعاً في تعزيز إطار التمويل في الصندوق مقارنةً بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وستناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل أدناه.

ثانياً- نهج إدارة الموارد لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى

- 5- كانت المؤسسة الدولية للتنمية رائدةً في وضع خطة الالتزام المسبق في عام 1988 للقيام بالالتزامات الإقراض مقابل التدفقات العائدة مستقبلاً. ويستند إطار التمويل الحالي في المؤسسة إلى إطار إدارة الأصول والخصوم الذي ينص على أنه ليس من الضروري أن تكون الاحتياجات النقدية في المستقبل (الخصوم)، التي تنشأ أساساً عن مصروفات القروض، مموّلة نقداً بالكامل عندما يتم الالتزام بها.

وتُستثمر وتدار حافظة استثمارات المؤسسة في معظمها على نحو يتم من خلاله تدريجياً مطابقة، من حيث التوقيت والحجم، لجميع التدفقات النقدية المتوقعة، سواء التي تنشأ داخلياً (على شكل تدفقات عائدة للقروض أو إيراد الاستثمار) أو خارجياً (على شكل مساهمات الدول الأعضاء)، مقابل الاحتياجات النقدية المقبلة على مدى فترات صرف القروض.

6- في عام 1998، اعتمد **صندوق التنمية الأفريقي** سلطة إدارة الأصول والخصوم ليتولى بمزيد من المرونة في إدارة الموارد خلال معالجة المخاطر المالية بالطريقة نفسها التي تتبعها المؤسسة الدولية للتنمية. ويستخدم صندوق التنمية الأفريقي سلطة الالتزام بالموارد مقدماً لتقدير مستوى القدرة الإجمالية على الالتزام التي يمكن الإبقاء عليها من خلال جميع مصادر التمويل أثناء فترة تجديد معينة. وهذه السلطة، مقارنةً مع مثيلتها لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هي عبارة عن نموذج لتوقع التدفقات النقدية للمساعدة في مطابقة حصيلة العائدات من جميع مصادر التمويل مع مدفوعات القروض والمنح الجديدة، التي تستغرق عشر سنوات في المتوسط. ولتفادي وجود أية تباينات في التدفقات النقدية، يحتفظ صندوق التنمية الأفريقي، على سبيل الاحتراز، بجزء من حافظته الاستثمارية كحد أدنى من السيولة وذلك بموجب سياسة السيولة لديه.

7- في عام 2007، أعاد **صندوق التنمية الآسيوي** موازنة إطاره المالي مع إطار المؤسسة الدولية للتنمية من خلال تبني اعتماد السلطة الموسعة للالتزام بالموارد مقدماً، والتي تستخدم كلاً من توقعات التدفقات النقدية العائدة من جميع مدفوعات سداد أصل القروض، ورسوم الخدمة مخصوماً منها الرسوم الإدارية، وعائد الاستثمار كأساس للتخطيط والتعهد بالتزامات جديدة. وتُموّل المصروفات الواجبة الدفع ضمن الالتزامات الجديدة بنسبة 85 في المائة من خلال التدفقات النقدية العائدة المتوقعة، في حين تغطي الـ 15 في المائة المتبقية مختلف حالات عدم اليقين. وتُستثمر حافظة الاستثمارات صندوق التنمية الآسيوي وتدار على نحو يتفق عموماً مع حافظة المؤسسة الدولية للتنمية.

8- إذن، فالمؤسسات المالية الدولية الأخرى تدير مواردها بصورة أكثر حيوية من الصندوق عبر مطابقة تدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة والناجمة عن الالتزامات المستحقة والمستقبلية من خلال إطار إدارة الأصول والخصوم. وهي لا تضع أية حدود مسبقة لعدد سنوات التدفقات العائدة من القروض التي يتم على أساسها عقد التزامات جديدة. وبوجه عام، تقسم هذه المؤسسات حوافز استثماراتها إلى طبقات أو شرائح مختلفة. وتكرّس إحدى الشرائح لضمان أن تكون الالتزامات المالية محددة بإطار زمني ومطابقة لسلسلة من التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة على مدى متوسط فترة صرف القرض. وتخصّص شريحة أخرى لتوفير حد أدنى من السيولة للحالات غير المتوقعة وجزئياً من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن. وإذا ما أخذت جميع مكونات التدفقات النقدية بعين الاعتبار، فإنّ السقف الفعلي لسلطة الالتزام لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى يصل إلى 10 أعوام أو 11 عاماً.

9- ويعقد الجدول الوارد في المرفق مقارنةً بين هيكل إدارة الموارد لدى الصندوق والهيكل المماثلة لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

ثالثاً- تمديد سقف سلطة الالتزام بالموارد مقدماً لدى الصندوق

10- تستند التصورات المالية، التي تُعرض على الدورة الحالية لهيئة المشاورات من خلال الوثيقة REPL.VIII/3/R.5¹، إلى نهج مدروس في استخدام قدرة الصندوق المعززة على تنفيذ برنامج عمل ذي حجم أكبر وجودة أعلى. وسيتيح تمديد الفترة الحالية لسلطة الالتزام من خمس سنوات (انظر الفقرة 3) إلى سبع سنوات إيجاد توازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي، مقارنة بما كان عليه الوضع في فترة التجديد السابع. وفيما يلي التصورات الثلاثة الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه:

- **التصور الأعلى:** ستبلغ القيمة الإجمالية لبرنامج العمل 3.3 مليار دولار أمريكي، وستصل مساهمات الدول الأعضاء إلى 1.5 مليار دولار أمريكي.
- **التصور القاعدي:** ستبلغ القيمة الإجمالية لبرنامج العمل 3.0 مليارات دولار أمريكي، وستصل مساهمات الدول الأعضاء إلى 1.2 مليار دولار أمريكي.
- **التصور الأدنى:** ستبلغ القيمة الإجمالية لبرنامج العمل 2.8 مليار دولار أمريكي، وستصل مساهمات الدول الأعضاء إلى 1.0 مليار دولار أمريكي.

11- وتجدر الإشارة إلى أن تمديد سقف سلطة الالتزام بالموارد مقدماً ليعادل التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى سبع سنوات هو نهج أكثر حذراً مما تمارسه المؤسسات المالية الدولية الأخرى، التي يتراوح السقف الفعلي لسلطة الالتزام لديها ما بين 10 أعوام و 11 عاماً. ولن يؤثر تمديد الفترة إلى سبع سنوات على قدرة الصندوق على أن يحافظ على الإدارة المالية السليمة لموارده، ولا على قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في المستقبل، حسب قياسها على أساس مختلف مؤشرات السلامة المالية على النحو المبين في الجدول التالي.

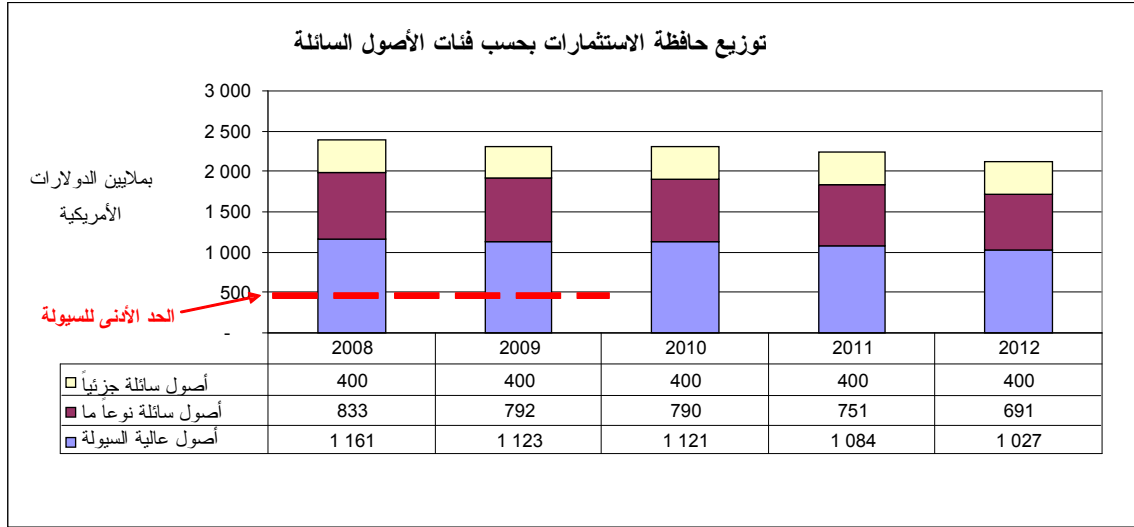
مؤشرات السلامة المالية

مستوى التجديد الثامن			
التصور الأعلى	التصور القاعدي	التصور الأدنى	
1 100	1 000	933	مؤشرات التصورات المتوقعة متوسط برنامج العمل السنوي (بملايين الدولارات الأمريكية)
2 309	2 118	1 994	رصيد حافظة الاستثمارات في نهاية فترة التجديد الثامن (بملايين الدولارات الأمريكية)
6.8	6.8	6.8	استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً (عدد سنوات التدفقات العائدة المقبلة من القروض)
مؤشرات السلامة المالية (في نهاية فترة التجديد الثامن)			
28	28	29	استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً مقابل الأصول الإجمالية (بالنسبة المئوية)
27	26	25	حافطة الاستثمارات مقابل الأصول الإجمالية (بالنسبة المئوية)
2.8	2.7	2.6	حافطة الاستثمارات مقابل المصروفات (بعدد السنوات)

¹ "التجديد الثامن لموارد الصندوق - التصورات المالية".

12- بلغت الأصول العالية السيولة في حافظة استثمارات الصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 نحو 1.3 مليار دولار أمريكي، بما يتجاوز كثيراً الحد الأدنى المطلوب من السيولة البالغ 0.4 مليار دولار أمريكي بموجب سياسة السيولة الحالية. وكما يظهر من الرسم البياني التالي، يقدر مستوى الأصول العالية السيولة في نهاية التجديد الثامن، بحسب التصور القاعدي، بنحو 1.0 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بالحد الأدنى المتوقع المطلوب الذي يبلغ 0.6 مليار دولار أمريكي تقريباً². وبالمثل، يمثل التصوران الأدنى والأعلى تماماً لمبادئ سياسة السيولة الحالية في أي وقت من الأوقات خلال فترة التجديد الثامن.

توزيع حافظة الاستثمارات



13- تلتزم حافظة استثمارات الصندوق، والتي تبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي (في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007)، التزاماً تاماً بصرف المنح والقروض التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وستنخفض حافظة الاستثمارات قليلاً إلى 2.3 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية التجديد الثامن وفقاً للتصور الأعلى، وإلى مستويات أقل من ذلك بقليل بحسب التصورين القاعدي والأدنى، وذلك تبعاً لتوقيت التدفقات الخارجة والداخلية، ولا سيما تلقي مساهمات الدول الأعضاء.

14- المستوى الحالي لحافظة الاستثمارات يعادل أربعة أضعاف ونصف مستوى المصروفات السنوية الحالي. وستغطي حافظة الاستثمارات المتوقع أن تبلغ قيمتها 2.1 مليار دولار أمريكي في نهاية فترة التجديد الثامن حسب التصور القاعدي ما يقرب من ثلاث سنوات من احتياجات الصرف (انظر الجدول أعلاه).

² يستند هذا المستوى الأدنى المتوقع للسيولة البالغ 0.6 مليار دولار أمريكي إلى افتراض أن مبادئ الحد الأدنى للسيولة في التجديد السابع ستطوَّق هي نفسها على التجديد الثامن. وسوف تُستعرض سياسة السيولة في الصندوق عند نهاية فترة التجديد السابع كي تعكس فترة التجديد الثامن تطوُّر المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق.

15- ستضمن السيولة العالية لحافضة الاستثمارات وحجمها الإجمالي أن يبقي الصندوق في وضع يمكنه من تلبية جميع احتياجات الصرف المالية على مدى فترة التجديد الثامن برمتها من خلال سلطة التزام سقفها سبع سنوات.

رابعاً - الاستنتاجات

16- لن يؤثر تمديد سقف سلطة الالتزام بالموارد مقدماً على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية في المستقبل، فإطاره المالي سليم جداً ومن المتوقع أن يبقي قوياً على مدى فترة التجديد الثامن. وسيمكن هذا الهيكل المالي السليم الصندوق من تلبية احتياجات الصرف الأكبر الناجمة عن توسيع مستوى برنامج العمل خلال فترة التجديد الثامن.

17- وكما ذكر آنفاً، يتسم أسلوب الصندوق في استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بحذر أكثر بكثير من أساليب المؤسسات المالية الدولية الأخرى. كما تمثل سياسة السيولة في الصندوق ركيزة للتمويل من أجل الوفاء بجميع الالتزامات المالية، بما فيها الاحتياجات غير المتوقعة. ومن خلال تمديد سلطة الالتزام بالموارد مقدماً إلى سبع سنوات، يُتوقع أن يحافظ الصندوق على وضعه المالي السليم طوال فترة التجديد الثامن كما هو مبين في الجدول والرسم البياني الواردين أعلاه.

مقارنة بين هياكل إدارة الموارد في الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى¹

المؤسسات المالية الدولية الأخرى	الصندوق	الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تشمل:
المؤسسة الدولية للتنمية، صندوق التنمية الأفريقي، صندوق التنمية الآسيوي		
نعم	نعم	ألف . مساهمات الدول الأعضاء
(وثائق المساهمات المطلوبة مستثناة)	(وثائق المساهمات المطلوبة مستثناة)	
نعم	نعم	باء. النقدية والاستثمارات
نعم	نعم	جيم. التدفقات العائدة من القروض للسنة الحالية
		دال. التدفقات العائدة من القروض للسنوات المقبلة
إطار إدارة الأصول والخصوم	مفهوم سلطة الالتزام بالموارد مقدماً	- ما هي القاعدة المستخدمة؟
عشر سنوات في المتوسط	خمس سنوات كحد أقصى	- على مدى كم سنة مقبلة؟
(وفقاً لفترة الصرف ذات الصلة)	(سقف سلطة الالتزام المسموح به حالياً)	- رهناً بأية قيود أخرى؟
سياسة سيولة	سياسة سيولة	هـ. تحويل العوائد من المصرف الأصلي
نعم	لا	

¹ يقوم الصندوق حالياً بمطابقة الموارد المتاحة للالتزام لديه بالالتزامات الجديدة لكل فترة تجديد، أما المؤسسات المالية الدولية الأخرى فتطابق التدفقات النقدية الخارجة والداخلية على مدى فترة الصرف ذات الصلة.

